

ملحق

السنة الثانية

المعد ٥١

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٤ آذار ١٩٣١

عمان : الثلاثاء في ٥ ذي القعدة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثلاثون للدورة الانتدابية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الأول

مكتبة كلية الحقوق

الجلسة الثلاثون

افتتحت الجلسة الثلاثون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٢٨-١-١٩٣١ المصادف يوم الاربعاء برئاسة فخامة الرئيس، وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الا مثقال باشا الفايز، جعد باشا بن جازي، سعيد بك المفتي، وعقيله باشا النصير، ومحمد بك الانسي.

فخامة الرئيس - يقرأ الضبط.

نظمي بك - يؤجل لعدم وجود وقت كاف عندنا.

شمس الدين بك - على شرط ان لا يعاد ذلك لان النظام الداخلي لا يجوز ترك قراءة الضبط.

فخامة الرئيس - نعم لا يجوز ولكن بقرار من المجلس يجوز تأجيل القراءة.

فوافق المجلس على تأجيل قراءة الضبط.

فخامة الرئيس - سماحة قاضي القضاة سيقراً عليكم الجواب على سؤال العضو شمس الدين بك.

السؤال :

ابراهيم بك هاشم - بلغني ان صندوق الائتم في الباصجة تم تحويل الجهر في خاص الموظفين يعني

ان اعرف مصريات الائتم لمن تقرر.

وطيه ارجو تشكيل الحكومة بان تقدم لنا جدولاً بالاقرضات التي جرت من تاريخ

تشكيل هذا المجلس حتى الآن.

٢ - الطرق التي يتشي عليها مدير الائتم بالاقرضات.

٣ - هل هناك حقيقة مجلس ائتم ام لا وفي اي تاريخ تشكل هذا المجلس ؟

٤ - ماهو رأس مال صندوق الائتم ماهو مقدار الذمات والموجود الان في الصندوق ؟

بالنهاية ارجو ان يكون الجواب صريحاً وواضحاً لئلا يمكن المجلس من معرفة ماهية التلاعب الذي يحصل

في اموال الائتم سيدي المعظم.

الجواب :

١ - ان صندوق الائتم بهان تشكل في سنة ١٩٢٤ وله مجلس اداري مركب من فضيلة القاضي

الشرعي والمفتي ومدير المال مدير الائتم وعضوين من المجلس البلدي حسب المادة ٨٨ من نظام الائتم وفي هذه السنة تشكل المجلس المذكور باعتبار عمان عاصمة وفقاً للمادة ٧٧ من النظام المذكور من رئيس وستة اعضاء فضيلة القاضي والمفتي ورئيس البلدية ورئيس ديوان قاضي القضاة ورئيس كتاب المحكمة الشرعية ومأمور السجل برئاسة الوزراء ومدير الائتم.

٢ - ان صندوق الائتم مؤسس لمصلحة اولئك الائتم والقاصرين وليس لمصلحة المستقرضين

وعلى ذلك فابنا وجد مجلس الادارة المنوه به بمصلحة الائتم والقاصرين استثمر اموالهم.

٣ - ان عدد المستقرضين منذ تشكيل الصندوق قد بلغ لغاية ١٩٣٠ (١٢٢) منها (١٠٣)

انتهى تسديد اقساطها وبقي (٣٠) لم تنته بعد. ومن هؤلاء (٩) موظفون تحسم الاقساط المستحقة

عليهم من رواتبهم من قبل المالية بصورة منتظمة من (٢١) ملاكون لم تستحق بعد الاقساط التي

علي قسم منهم ومن استحق عليه شيء ولم يدفعه قد اجرت المعاملة القانونية في حقهم.

٤ - الجدول المبين لرأس مال الصندوق ومطلوبه من المستقرضين وموجود الصندوق مربوط

« اقرأه للعلم »

٥ - الجدول المحتوي على اسماء المستقرضين ومقدار ذماتهم وما دفعوه من اصيل الذمة ومقدار

الباقى في ذمتهم مربوط « اتلوه عليكم لالعلم »

٦ - من التدقيق في الجدول المذكور يظهر ان بعض اقرض الموظفين قدام الحظ والمصلحة

للائتم والقاصرين - رغم كون عديد المستقرضين منهم اقل من ثلث عدد البلاكين - لانه

في نهاية كل شهر بناء على المعاملة الجارية يرد للصندوق من المالية حوالة على البنك الغنالي مجموع

اقساط الموظفين الشهرية ولولا اقرض الموظفين لتوقفت حركة صندوق الائتم وتأخر صرف

النفقات التي يحتاجونها وتوقف اعطاء بعض الاموال المستحقة لاصحابها لان كثر الذين يستقرضون

لقاء تأخير المقار بتأخرون عن دفع الاقساط فيضطر مدير الائتم للإنذار والتشيت لوضع ذلك

المقار في المزداد المالي وقلاً يظهر بأغلب في الشراء بالنظر لسيء الحالة الاقتصادية.

ل ف مل

مجموع الاموال المستحقة في الصندوق لاصحابها ١٧٢٧ ١٥١

رأس المال الاحتياطي ٣٦٢ ٣٥٩

٢٠٨٩ ٥١٠

مجموع المطلوب للصندوق من المستقرضين لغاية سنة ١٩٣٠ ٢٦٢ ٥٧٩

مجموع المطلوب للصندوق ومن المستقرضين اعتباراً من بداية ١٩٣١ الى ١٦٩٠ ٨٤٦

انتهاء مدد استقراضهم ما عدا ما يتحقق من النماء الذي يتحصل وبوزع على اصحاب الاموال بالمائة تسعة ثم الباقي يضاف الى رأس المال الاحتياطي

٨٥ ١٦٦ موجود الصندوق

٥١٠ ٢٠٨٩ المجموع

شمس الدين بك - سمعت ابي السادة جواب سباحة قاضي القضاة بشأن صندوق الایتام وعرفتم من هم عملاء هذا الصندوق وهم والحمد لله عطاء الدولة ورجالها .
فهؤلاء الذوات هم الذين يتقاسمون اموال الایتام والقاصرين تحت عنوان قرض واستقراض مع ان قانون الموظفين يمنع الموظف من هكذا استقراضات لان الموظف لا يقدم على الاستقراض مالم يكن واقع في ارتباط مالي .

من مراجعة الاسماء الواردة في الجدول يتضح لجلسكم العالي ان المستقرضين هم ٩٧ بالمائة من الموظفين ربما اعتقد بعض الاخوان ان الاهلين لم يراجعوا صندوق الایتام بقصد الاستقراض والحقيقة يوجد ما يقارب ١٦٠ طلب منهم محفوفين بطاولة القاضي الشرعي مع ان تاريخ مبدأ هذه الاستدعاءات يرجع الى عام ١٩٢٣ حيث يدعي قاضي الشرع انه يتبع التسلسل بالاقتراضات مع انه لم يفعل شيئاً من ذلك فيما يخص في سائر المستقرضين . كذلك كنت اود ان اصف لجلسكم العالي طرق الاستقراض وطرق المراجعة لصندوق الایتام لولا اني اخشى الفضيحة لبعض الاشخاص البارزين . ولكنني استطيع ان ابين حادثة وهي حادثة القاضي الشرعي نفسه .

من مراجعة جدول المستقرضين يتضح بأن رجلاً اسمه محمود حسن استقرض ٢١٨ جنيه من صندوق الایتام مع انه مباشر في المحكمة الشرعية بمان .

اقترض هذا الرجل هذا المبلغ على ان يتناوله القاضي الشرعي ليعطى الى السيد عبد الحيد بن القاضي ليفتح به دكاناً للاشتغال بالتجارة على حساب اموال الایتام ولم اذكر هذه الحادثة الا على سبيل المثال ولم اقصد بذلك كرها القات نظر اعضاء المجلس المالي للتلاعب الذي يقع في معاملات الاقراض في المحكمة الشرعية ثم يقال بأن هنالك مجالس اداري مركب من الاشخاص الذين ذكرهم ابراهيم بك مع ان هذا المجلس لم يشكل الا منذ ثلاثة اشهر وهو الذي يسمى بـ "استعمال الوظيفة" لانه لم يراع قاعدة الاولى والتسلسل في المراجعة . يذكر ابراهيم بك ان اغلب المستقرضين من اصحاب الاملاك - كان لم يبق في البلاد من هومن اصحاب الاملاك الا الموظفين - مع ان الواحد منهم لا يملك اكثر من دار سكن له وبقية الاملاك عائدة لاصحاب الاملاك من اهالي

البلاد فأنا ارى من الواجب علينا ان نحافظ على اموال الایتام وليعلم الموظفين ان قانون الموظفين يمنهم من استقراض اموال الایتام لتعاطي التجارة والتنعم في ريعها في حين ان اهالي البلاد لا يستفيدون بارة الفرد من هذا الصندوق . وعليه ارجو من الاعضاء الكرام ان يوافقوا على احالة سوالي والجواب عليه على الحكومة لتحقق وتدقق عن الاسباب التي اوجبت اقراض الموظفين هذا مع المحافظة على اموال القاصرين لانني اطلعت على عدة معاملات تتعلق بأموال القاصرين بلغوا سن الرشد ولم يتمكنوا من استرجاع اموالهم للاسباب التي ذكرتها .

نجيب بك الشردي - انني لم اكن اعلم شيئاً عن قضية اموال الایتام قبل الان لان من الجدول الذي تلاه سباحة قاضي القضاة في هذا المجلس يستدل ان الموظفين قسموا انفسهم على قسمين قسم استقرض من صندوق الایتام على اسم الراتب وقسم من نفس الموظفين استقرض على حساب الاملاك ويظهر ان الذين استقرضوا على حساب الاملاك كانت رواتبهم قليلة لا يستطيعون تخصيص قسم منها شهرياً لتسديد ذمتهم لصندوق الایتام .

تعلمون ان مقصد واضع القانون في المادة ٢٣ من قانون الموظفين فيما يتعلق بمنع الموظفين عن ان يبقوا تحت المنة من جراء الاقتراضات والزح تحت اعياء الديون وهذه المادة جعلت الموظف عرضة للعزل اذا كان مشمولاً بالارتباك المالي ولكن اذا كانت الحكومة نفسها هي المرتبكة فمن يعاقب بقية المرتبكين ؟

نحن لا ننكر ان الموظفين بعضهم ان لم نقل كلهم ما لجثوا لهذا الاستقراض الا عن طريق الحاجة وبسبب الاستقامة لا شك ان الموظف غير المستقيم لا يحتاج للاستقراض ولكن خطري حادثة وقعت في عام ١٩٢٤ في اربد وهذه الحادثة تدل على ان بعض الموظفين لما يستقرضون ويضعون انفسهم تحت اسم الديون لغاية واحدة وهي ستر العودة من جراء بعض عدم الاستقامات التي لا تحلوا منها بلاد من بلاد الناس وهذه الحادثة اسردها اثباتاً لما قلته وهي ان احد اصحاب المراجعات ارشني موظفاً (١٧) ليرة عثمانية ذهباً واخبرني بدفع هذا المبلغ واعلمني بان الموظف وضع هذه النقود في جيب صدره اليمنى وبعد ختام الدوام نزل هذا الموظف الى احد التجار في السوق بينما كنت جالساً عنده ورجاء بان يقرضه ليرة واحدة فاستغربت الامر وظننت ان الخبر الذي اعلمني بالارتباك هذا الموظف غير صادق وبعد ان اخذ هذا الموظف ليرة قرضه من التاجر بيعته وقضت على جيب صدره اليمنى واخرجت النقود من جيبه فوجدتها في الحقيقة ١٧ ليرة عثمانية ذهب فسأله عن استباب الاستقراض فاجابني ان هذا المبلغ لا يخصه فافهمه بالكيفية باسم الشخص الذي دفع اليه

المبلغ فرجاني ان اكنتم الامر . وانه على ما ظهر انما كان يعاطى معاملة الاستقراض لاجل ستر ارتكابه وانا لاجل الموظفين الذين استقرضوا من صندوق الائتم من هذه الجهة واعتقد بنزاهتهم غير انني لا استطيع الا ان اسأل الحكومة ان المادة ٣٣ من قانون الموظفين تحرم على الموظف الوقوع في الارتباك المالي وتستلزم عزله من الوظيفة فهل حققت الحكومة حتى الان عن المرتكبين من موظفيها وطبقت هذه المادة ام لا ؟ واما الاستقراض من صندوق الائتم ليس به من العيب شيء وليس على صندوق الائتم حرج من جراء الاقتراضات وخصوصا تجري مجلس ادارته على من ياتمن اليهم الاقتراض فهذا من مصلحة صندوق الائتم ولكن جل ما اطلبه هو ما ذكرته بشأن تحقيقات الحكومة واجرا آتيا بشأن المرتكبين ماليا .

شمس الدين بك - اذا كان لدى صندوق الائتم اموال ، اهل من العدل ان تعطى للموظفين فقط ؟ وقد اقرضتم الى المباشر ٢١٨ جنيه وهو لا يملك سوى بيت واحد للسكن فلماذا لم يقرض لمن يملك عشرة بيوت ولكن لم يوقعه الله لان يكون من هذا الصنف الممتاز .

فخامة الرئيس - سمعتم اقتراح شمس الدين بك يشاركه فيه فيجب بك الشر يدي .

فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح .

فخامة الرئيس - عندنا موازنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نظمي بك - ابتدأ الزميل شمس الدين بك في الجلسة السابقة اقواله المتضمنة ان الصراحة في بعض المواقف تفيد جداً اما انا فأقول ان لكل انسان في تاريخ حياته ساعة يتخذها لما ذكرى واما عبرة وهذه الساعة هي هذه الساعة التي نجتحم فيها في قاعة هذا المجلس لتدقيق موازنة اقراها المجلس العالي ثم اعيدت اليه بعد غياب طويل ملحوظات لا يقبلها العقل كما سأفندها فيما بعد . فهذه الساعة لم تكن في الحقيقة ذكرى لكل واحد منا في حياته بل ستكون ذكرى للاولاد والاحفاد وسيسجل التاريخ لهذا المجلس مذكراته في هذا اليوم صفحة من نور واما من نار .

جنيء اليها بهذه الموازنة ملحوظات قبل لنا ان حكومة جلالة الملك اشارت بها وقبل ان افند هذه الموازنة يجب ان نسأل مجلسنا هذا مجلس تشريعي له حق اعطاء القرار او مجلس استشاري ؟ لاريب في انه مجلس تشريعي خول اليه التشريع بلا قيد ولا شرط عدا بعض التحفظات ومن صلاحيته ايضاً ان يقر الموازنة ، فما هي صلاحية باقرار الموازنة ؟ فلنرجع اذن الى نصوص المعاهدة ثم الى احكام الدستور . قالت المادة السادسة من الاتفاقية المعلومة مانصه : (يوافق صاحب السمو على ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الموازنة) ولما لاجل الوصول الى لغتهم هذه المادة يجب

ان نرجع الى احكام الدستور اذ قالت المادة السابعة والعشرون منه : (تعرض على المجلس الميزانية السنوية بشكل قانون) وقد عرفت المادة (٦٥) هذا القانون وقالت : (تصدق بمخصصات كل سنة بقانون سنوي يضمن الدخل والخرج) .

ومعنى ذلك انه يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الموازنة السنوية المتضمن الدخل والخرج فقط اي الى مجموع ارقام الدخل والى مجموع ارقام الصرف والا لو كان الامر بالعكس لقلنا ان ليس هناك استقلال ولا حق تشريع ولا حق ادارة البتة

لانه اذا كان من حق وزارة المستعمرات ان تداخل بالتفرعات فاذن ليس هنالك ادارة . لان التشكيلات الادارية والقضائية وكل ما تشكلت الحكومة به من عناصر لا يكون الا بناء على قانون الموازنة فاذا كانت وزارة المستعمرات تقول بان لا حاجة للوظيفة الفلانية ويجب ان لا يكون للدائرة الفلانية رئيس ويجب ان يرفع درجة الموظف الفلاني وان لا توافق على ترفيع درجة موظف آخر معنى ذلك انها تدخلت في تكوين الحكومة وبذلك تكون سلبت حقوق الامة بالتشريع والادارة المعترف لنا بها بالامس اعني بتاريخ ٢٩ تشرين اول سنة ١٩٢٩ تقدم لسمو امير البلاد المعظم من فخامة المندوب السامي كتاب يقول فيه : (ان جلالة ملك بريطانيا اعترف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن وبان الادارة والتشريع قد عهدا اليها الى سمو الامير المعظم) فالتوقيع الذي وقعه جلالة ملك بريطانيا على المعاهدة لم يحجب بعد ولم يمس الزمن السكاني لسكان مواد تلك المعاهدة .

نعم انما يقال اننا نمنحكم هبة ، ولكن يجاب على ذلك بان الحكومة يمكنها ان تستني عن بعض رومساء دوائر ومستشارين تربو روايتهم عما تنفقه الحكومة باسرها ويمكنها ايضا ان تقتصد في الموازنة فتستغني عن تلك الاعانة .

اما انه لا نضع لكم فرصة كافية ولا نمنحكم حق تنظيم الموازنة ثم نرغمكم على قبول الهبة امر مأس بكرامة البلاد ولا يتفق مع الحقوق المعترف لنا بها عهدا واغرب من هذه البيانات الواردة في النسخ الموزعة علينا قيل انه لم يوافق على تخصيص الف جنيه الى ولي العهد فهل من حق وزارة المستعمرات ان تداخل في امر داخلي حتى ان تمنع الامة منح ولي عهدا ما يحتاجه من النفقات ؟ ثم انقص المبلغ الموضوع للتقليات والسفريات في دائرة رئاسة الوزراء وفي ادارة المقامات ، واغرب من هذا انه لم يوافق على مخصصات رئيس محكمة الاستئناف مع انه لم يسمع في الخارج

حكومة لما محكمة استئناف عليها تنقض وتبرم ولا يكون لها رئيس

ثم هو هذا المجلس ان يخصص راتباً لرؤس المالية مع ان النظام المالي الذي اتوا به لا يطبقونه ينص على وجوب وجود ناظر ثمانية ويجعل مسؤول عن هذه الدائرة ومعنى ذلك انهم يصرون على ان يدير دائرة المالية مباشرة مع ان ذلك يخالف العهد ونفس النظام المالي، ولنا في الى دائرة الجمارك قيل انه لم توافق وزارة المستعمرات على الغاء وظيفة كاتب من الدرجة العاشرة ولا عن انقاص المبلغ الموضوع للنفقات وتقرر ترديد التخصيصات للتقليات والسفريات والمكثفة والاكراميات الى غير ذلك . بيد انها لا توافق على تشكيل مدرسة زراعية التي نحن في حاجة قصوى اليها والخلاصة فانها لا توافق على اي زيادة لاية دائرة يرأسها عربي وبالعكس تضرب بقرارات هذا المجلس وتعطي للدوائر التي يرأسها اجانب ومستعارون كل ما يريدون . من اغرب الغرائب ان تقول وزارة المستعمرات بان لا لزوم لرئيس محكمة الاستئناف وان لا لزوم لتفريع درجة موظف او مدير مدرسة بل يجب تفريع بحاسب دائرة البرق والبريد وتزيد عدد المساحين ومحافظي الآثار .

انني حاولت ان اضلل نفسي وان اجد مبرراً اقنع به بان وزارة المستعمرات حقاً تقول هذا القول، ولكنني حتى هذه الدقيقة لم اقنع واجل وزارة المستعمرات وحكومة جلالة الملك ان تدخل في امور من شأنها ان تهدم اساس سيادتنا القومية وان تجعل صلاحية هذا المجلس لا شيء وان تهيمن على الادارة والتشريع بحسب رغبتها والتي اعتقد ان اصواتنا لو كانت تخرج من نوافذ هذه القاعة لتصل الى مسمع جلالة الملك او على الاقل الى حكومة جلالتنا لما ارسل لنا بعد الآن بمثل هذه الامور، ولما تدخلوا في امر الادارة بصورة لم تدع للحكومة المحلية اية صلاحية فيها .

يريدون ان يخصصوا اموال هذه الحكومة الفقيرة مبلغ (٤٧٠٠) جنيه لتشكيل قوة جديدة ولكن لماذا؟ للهيمنة على الصحراء اي لتقييد حرية البدوي التامس والحفاظة الخط الحديدي وانابيب البترول وحيداً ولو تساهلت ولو قليلاً ومنحت البلاد لقاء امرار الانابيب وحراستها شيئاً من المنفعة فهي تريد ان تحدد انابيب البترول وتجزئها من اراضيها ثم تخطط وتمدد سكة حديدية وتنشي القلاع وتشكل قوة جديدة ولكن على حساب هذه الامة الفقيرة التي تمنحها في كل سنة هبة، اليس هذا تناقض غريب يجد ذاته؟

امة ضعيفة تحتاج للهبة والصدقة ثم تضطرها حكومة جلالة الملك الى تخصيص مبلغ وافر من اموالها لتشكيل قوة تهيم على الصحراء وتحافظ على اموال الشركة الفنية . وبينما يقال باننا منحنى حق التشريع والادارة وان تنقن الموازنة من حقوقنا الطبيعية ويعترف لنا بهذه الحقوق

يعاد ويقال لنا لا نوافق على كل ما نرأونه بل يجب ان يكون القول الفصل لنا، هذا امر لا يمكن لاي عربي ان يوافق عليه ولا بصورة من الصور . وانا شخصياً خير لي ان التي وراء نهر الاردن من ان اقر هذا الرأي ولهذا اقترح الاصرار على القرار السابق .

شمس الدين بك - لم يترك لي الزميل نظمي بك شيئاً اقله غير انني اذكر زملائي الكرام ان موقفنا اليوم موقف شرف خالد اذا بقينا مصرين على ما قررناه بالامس وعدم النزول عند ارادة دائرة الاعتدال بنقضنا ما كنا ارتأيناه سابقاً . لذلك احض زملائي الكرام على الثبات والثبات والمحافظة على المبدأ والعاقبة للمتقين .

نجيب بك ابو شعر - كنت اود ان لا ترجع الموازنة التي نحن بصدها الان وان لا اقول كلمتي لانني قد حرمت هذا الحق يوم اعلان شعور كرمي في هذا المجلس العالي . لقد لفت نظري ما قاله الزميل نظمي بك عبد الهادي في هذا الصدد وانجيني منه هذه الروح الطيبة التي تجلت فيه بهذا النهار والتي لم يعودنا على مثلها حتى الان . لقد اراد ان يببض صحيفة اشبعها بتأييد اي قانون اوردته الحكومة لهذا المجلس . فلماذا الان باخر جلسة او بواحدة قبل آخر جلسة ان يبرهن عن وطنية خالصة ومع هذا فلا لوم عليه لانه ربما (اسلم كما قال حضرة الزميل شمس الدين بك سامي) . لقد اورد مواد معينة من المعاهدة والستور وقال بان المادة السادسة من المعاهدة نصت على ان يرجع صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم الى مشورة صاحب الجلالة البر بيطانية بخصوص الموازنة العامة وقد تكلمنا كثيراً وفقدنا بنود المعاهدة ونذكرنا بصورة خاصة من هذه المادة يوم لم يكن حضرة الزميل نظمي بك موجوداً في هذا المجلس .

لقد اقرت المعاهدة مع مزيد الاسف ومنطوق هذه المادة السادسة من المعاهدة تعطي مثل هذا الحق لصاحب المشورة . انا لا اقول هذا دفاعاً عن دار الاعتدال ولا عن وزارة المستعمرات بل اقول بوجود تعديل الاصل لتتمكن من الوصول الى تعديل الفرع .

لقد صدق المجلس العالي الموازنة العامة لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ وبطبيعة الحال لم يصدق عليها الا وهو مقتنع تمام القناعة بأحقية هذه المقررات واما الان فعليه ان يثبت على ما قرره سابقاً ولو وجد في ذلك أزمة قاسية بين المجلس والحكومة . هذا مع عدم ابداء رأيي في الفرعات لانني لم اشترك بالرأي عند البحث بها مع مزيد الاسف كما قلت .

نجيب بك الشريدي - كنت اتنى ان لا يبقى مجال لاحد منا ان يضع علينا الاوقات ويتخذ من حق الكلام سلاحاً للتهجم على زميله اوللحط من كرامته . ان البحث بحث موازنة

لا بحث نظمي ولا بحث ابوشعر . والمجلس يجتمع في هذه القاعة ليفكر في مصلحة البلد لا يسمع اقوال وسباب وشتائم . ان مواقف كل منا مسجلة في محاضر الجلسات وفي سجل المجلس في كل ادوار اجائته ولا لزوم بعد ان اقف موقف المنتقد لمن يخرج عن الصدد وينصرف للتشفي بأسم الامة من زميله لان اعود وابين موقف كل واحد منا سواء اكان في قضايا اخراج الدروز او سواها من المواقف التي ان نسبتها لا ينساها التاريخ ولا تنساها الامة التي تطالع بدقة وامعان كل غاية من غاية اجائتنا ومواقفنا وتزن وطنيتنا الحقيقية من المزيف .

اقول الامة واقصد من قولي عقلاء الامة اذ لا معول الا على العقل والعقلاء فلو كان حضرة الزميل المنتقد السيد ابي شعر متجلباً بالرصانة لما فقهه في ليلة امس على سفرة صاحب السمو الملكي . نجيب بك ابو شعر - (مقاطعة) هذا مش شغلك (وعلى كل سأجيبك على كل ماقلته .

نجيب بك الشريدي - (مداومة) وكان يلعب الغاب الغلمان ، فثل هذا الغلام لا يمكن ان يتخطى بحلية الوطنية .

نجيب بك ابو شعر - (مقاطعة) هذا خروج عن الصدد يافخامة الرئيس ويجب ان يعطى لي فرصة لأجيبه على ذلك .

نجيب بك الشريدي - (مداومة) ان اجائت الميزانية قد درست درساً دقيقاً في الدورة الماضية واقرها المجلس بعد ان اشبعها بحثاً وقتلها تمحيصاً وان ما فضل به من سبقي من الزملاء في البحث لم يبق زيادة لمستزيد ولكن ما لفت نظري اقرار المجلس التنفيذي اتفاقية انابيب البترول قبل ان يضع شرطاً بأن محافظة الصحراء من اجل انابيب البترول والسكة الحديدية كان على الشركة لا على حكومة شرق الاردن لان الغاية هي محافظة الخط . والانابيب ، هذا واني اجل صاحب الجلالة ووزارة المستعمرات من ان تضيق اوقاتها بنقض قرار المجلس التشريعي فيما يتعلق بعدم قبول ترفيع كاتب او الغاء وظيفة ولا شك ان المادة السابعة والعشرين من القانون الاساسي خولت المجلس التشريعي حتى النظر في الموازنة وان صلاحية صاحب الجلالة بهذا الشأن تنحصر بمجموع الدخل والخرج لا بكل رقم من ارقام الفصول وكل مادة من مواد قانون الموازنة ولكن ماذا نصنع واي الكاسين نخرج . واصادة قانون الموازنة بهذا الشكل المأسى بكرامة الامة هي من جهة القوانين التي تعاد كل يوم ولا اخال المجلس العالي بعد ان اقر الموازنة بعدم التدقيق ومعرفة اللازم وغير اللازم واقرارها على الشكل الاخير استبعاداً ويقل ويقبل مقترحات لا تتعلق بمجموع الدخل والخرج بل تشير الى بعض

مسائل تافهة كلكم تعلمونها . واني اثني على الزميلين نظمي بك وشمس الدين بك المتضمن لزوم الاصرار على قراره السابق فيما يتعلق بالموازنة .

نجيب بك ابو شعر - اريد ان اتكلم يافخامة الرئيس ولا يمكن ان اسكت على تلك الشتائم .

(وهنا ارتفعت اصوات الاعضاء من مختلف المقاعد يطلبون عدم لزوم اعطائه حق الكلام)

نجيب بك ابو شعر - اريد ان اتكلم وهذا حق من حقوقي .

نجيب بك الشريدي - اقمدا

نجيب بك ابو شعر - لا اقمدا عمل معروف يا فخامة الرئيس باعطائي حق الكلام .

«وهنا اختل النظام رغم كل ما بذله الرئيس من جهود وعلا الضجيج من بعض المقاعد وتقاذف الطرفان من قوارص الكلام فاضطر الرئيس الى تعطيل الجلسة بضع دقائق»

فخامة الرئيس - افتتح الجلسة وارجو ان لا تنزع بنا وقمنا به من الامور الخجلة التي اضطررنا الى تعطيل الجلسة . الكلام لعوده بك ، تكلم !

عوده بك - لقد تكلم من سبقي من الزملاء الكرام واشبعوا الموضوع بحثاً ولا شك انهم تكلموا عن عاطفة شريفة وهي المحافظة على ما يمس باستقلال بلادهم لذلك فالي من الشاكرين لهم وبنفس الساعة اقول انني ارى بان هذا الموقف من اخرج للمواقف ولذلك ارجو ان لا يأخذ بنا المجلس والتسرع الى ما يضرنا لان الخطأ في هكذا مواقف صعب جداً .

قلت ان هذا الموقف من اخرج المواقف من الوجهتين السياسية والادارية معاً .

فاماننا الاتفاقية التي تربط ما بين حكومتنا والحكومة المنتدبة وتبين حقوق الطرفين والقانون الاساسي الذي يربط ما بين الامة والحكومة ويحدد واجبات الطرفين ايضاً .

نعم ما كنا نتنظر ولا نأمل ان تعود النسا الموازنة غير مصدقة في بعض مواد طغيفسة وربما يكون لبعض منها قيمة فيا حبذا لو كان عدم التصديق مقصراً على عدم الموافقة على المواد الهامة في قانون الموازنة .

لي اقتراح ارجو من المجلس الموقر تمحيصه قبل البت في هذه الميزانية : نعم كل واحد منا متألم ان لا يصدق على ما قدمته الامة لولي عهد حكومتها وان تصدق بعد مواد بسيطة حائدة الى منافع اشخاص وافراد يمكن الاستغناء عنهم وعن وظائفهم ايضاً فلاجل ان نبرهن عن الخلاصنا لولي عهد امارتنا المحبوب اقول يجب ان نخصص هذا المبلغ ولو من رواتبنا الخاصة ومن جهة اخرى